الأسواق والخانات في الموصل من خلال بعض سجلات المحكمة الشرعية منذ عام ١٨٣١ وحتى سنة ١٩١٨

د . عروبة جميل محمود*

ملخص البحث :

تعد الأسواق والخانات من أهم المراكز التجارية في مدينة الموصل التي تجري بوساطتها المعاملات التجارية بين تجار الجملة والمفرد .

تضمن البحث محورين: أولهما الأسواق في الموصل وما تمتاز به من تخصص بكل نوع من أنواع السلع التجارية، كما تناول البحث زيارة العديد من الرحالة الأجانب لأسواق المدينة .

أما المحور الثاني ، فسلط الضوء على دراسة الخانات لأنها المكان الخاص بإقامة التجار، فضلا عما تقدمه الخانات من خدمات اجتماعية للقوافل التجارية وللفقراء والمساكين، كما تطرقت المحكمة الشرعية إلى الحسم في القضايا الخاصة بالتركة والميراث، وشملت أيضا قضايا التسوية القانونية التي قد تحصل بين الموكل وورثة الخانات.

Markets and Khans in Mosul through Some of the Shari'a Court Records Between 1831 and 1918

Abstract

Markets and Khans are considered the most important commercial centres in the city of Mosul through which the commercial transaction among merchants are done.

The research consists of two axes. The first is Markets in Mosul and their specialization (as far as the commercial goods dealt with) to the city Markets.

The second axis sheds light on the study of Khans because they constitute a special residence of merchants, in addition to presenting

* مدرس ، مركز دراسات الموصل

social and Economical services to the commercial caravans and to the poor. The Shari'a court also dealt with settling the Heritage cases including the cases of law settlement which take place between the deputy and those who inherit the Khans.

المقدمة :

يهدف البحث إلى دراسة أهمية الأسواق والخانات التجارية والدور الاقتصادي والتجاري لها خلال هذه الفترة ، خاصةً وأنّ الأسواق التي حافظت على نشاطاتها التجارية ، وتضمن البحث الخانات التي تعد أهم الخانات التجارية في الموصل ، ونمط المعاملات التجارية التي اختصت بها ، فضلا عن الدور الأمثل للخانات التي جرى تشييدها من أجل البر والتقوى ، لا سيّما تلك التي كانت وقفا على الفقراء والمساكين وعلى المساجد وعلى الحرم النبوي الشريف .

المحور الأول :

الأسواق :

يتركز النشاط الاقتصادي لمدينة الموصل في أسواقها بوصفها مركزا تجاريا حيويا في هذا المجال [١] ، وكانت تقع عموما بالقرب من الجامع النوري، المعروف بالجامع الكبير وذلك قبل دخول العثمانيين إلى المدينة[٢] ، وتعد الأسواق من المراكز التجارية الرئيسة في الموصل التي تجري بوساطتها العمليات التجارية من (بيع وشراء) بين تجار الجملة والمفرد ، وذوي الحرف ، والمستهلكين [٣] ، ومن المظاهر الحيوية التي اتسمت بها الموصل كثرة أسواقها التجارية . وأسواق الموصل في الغالب مغطاة (مسقفة) من الأعلى ويختص كل منها بسلعة معينة [٤] ، فضلا عن تميزها بجمال عمرانها وكثرة حاجياتها [٥] .

ووفقا لمبدأ التخصص كان لكل نوع من أنواع التجارة ، او الحرف سوقا باسمها، فمن سوق السراي يتفرع مجموعة من الأسواق في صنوف التجارة المختلفة، مثل سوق التحافية وسوق عمال الأحذية (القندرجية) ، وسوق الخبازين وسوق السراجين وسوق الشكرجية وسوق القوطجية [٦] وسوق البلوريات وأواني الخزف ويوجد في السوق أيضا عدد من أدوات الخياطة ، ومحلات لبيع الأقمشة المستوردة وغيرها [٧] ، ويساعد هذا التخصص براعة ودقة الأشراف عليها، وإمكانية تسهيل مهمة الفرد المشتري الذي يستطيع ان ينتقي

البضائع والسلع التي يحتاجها في وقت قصير لتقارب الدكاكين والمحلات التي تعرض البضاعة المتشابهة .

تميزت الموصل بكثرة أسواقها فارتبطت الخانات بوجود الأسواق التي تركزت بالقرب منها فَصُمّمَ كل جزء من الخان لكي يؤدي وظيفة تجارية معينة [٨] لها علاقة في تسهيل مهمة التجارة ومن يقوم بها، حيث ينطلق من الخان توزيع السلع والبضائع سواء المنتجة محليا أم المستوردة ، إلى الأسواق الخاصة لبيع الجملة ، ومن ثم تباع البضاعة لأصحاب الدكاكين الذين يقومون بالبيع بالمفرد إلى الناس [٩] .

كانت أسواق مدينة الموصل تزخر وتعج على الدوام بمختلف الأصناف من السلع والبضائع المحلية المستوردة من بريطانيا والهند، كانت الملابس القطنية تسهم بنسبة ثلاثة أرباع المواد المستوردة [١٠] ، فضلا عن المعادن والدهون والفرفوريات وزجاج النوافذ ومكائن أخرى للخياطة ... الخ ، ومن فرنسا فتمثلت في أقمشة الجوخ والحرير، والمخمل والبقم وهو خشب أحمر يستعمل في الصياغة والمشروبات الكحولية والجلود المدبوغة الجاهزة [١١]، وأخيرا من ألمانيا فتمثل بالسكر والقهوة وأصباغ الاثيلين والنحاس والصوف والكتان والحرير والبلوريات والمرايا وورق السكر وأنواع الأدوية والعقاقير. كما يوجد في الموصل أيضاً أسواق مكشوفة، مثل سوق علوة الحنطة وسوق الأغنام [١٢] .

معظم مدينة أسواق الموصل تقع في وسط المدينة وتمتاز بالسعة والازدحام حتى ان مجموع عدد الدكاكين في أسواق الموصل بلغ في سنة ١٩١٢ ما يقارب (٣٠٦٢) دكان[١٣].

قام الرحالة الأوربيون بإعطاء تصوراتهم عن أسواق مدينة الموصل، ومنهم الرحالة الفرنسي فنشنسو [١٤] بقوله : " وقد مررت أكثر من مرة بأسواق المدينة ، فأخذني العجب من الأسعار البخسة التي تطلب لمختلف البضائع ، وقد اشتريت أشياء كثيرة ، فالشاة الواحدة تباع بأربعة شاهيات [١٥] (التي تعادل أربع قطع بوليه رومانية ..) وقد أعطونا حملا كبيرا من الفواكه بدرهم [١٦] واحد أي باقجة [١٧] واحدة لا غير.. أما أبقار الموصل فهي من جنس جيد جدا ولا يزيد سعر البقرة عن قطعتين من أبو شلبي [١٨] وتساوي القطعة الواحدة من أبو شلبي Talevo واحد لا غير أما الخيول فحدث ولا حرج ، فهي من مختلف الأجناس فهناك الخيول الفارسية والتركية ، والخيول العربية الأصيلة . لقد رأيت أعدادا كبيرة جدا تباع بأربعة قروش [١٩] أو خمسة " .

ووفق تصور الرحالة الأوربيون، يتضح ان الموصل شهدت تطورا واضحا في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، ولكنه في الوقت ذاته لم يوضح الرحالة مديات الإمكانيات الشرائية لأهالي مدينة الموصل آنذاك .

أما الرحالة وليم هود William Heude فقد وجد ما أثار إعجابه من تقديم تسهيلات لراحة التجار الوافدين إليها مما يدل على ما في هذا البلد من ثراء طائل وتجارة مزدهرة وثقة بين التجار ، في حين يشير جون اشر [٢٠] ، إلى ان أسواقها واسعة ومزدحمة في أغلب الأحيان وأصحاب الدكاكين اغلبهم مسيحيون ومعظمهم من الأرمن [٢١].

كانت الأسواق بمثابة مراكز تستقطب شرائح اجتماعية كثيرة من السكان فهناك الكثير من الأمور التي ترتبط بالحياة الاجتماعية يكون مصدرها السوق، على اعتبار ان الأسواق احد المراكز الحضرية في المدينة (الموصل) ، فإنها تؤثر في نفوس الوافدين إليها من الأطراف فأما ان تغير جزءا من طبائعهم الاجتماعية او أنها تشجعهم على الهجرة من الريف إلى المدينة. وهذه الأسواق المتباينة لم يقتصر دورها في تلك المدن على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها شملت جوانب اجتماعية إذ اتصفت الدكاكين بوجودها في حيز مكاني واحد وأمام كل دكان مكان يشبه المصطبة يجلس عليه التاجر ومن سيتردد عليه من العملاء والأصدقاء [٢٢].

ومن الأمثلة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في أسواق الموصل على سبيل المثال لا الحصر ، سوق الصفارين ، وكان يرتاد هذا السوق العرسان عند تجهيزهم قبل الزواج فضلا عن تزويد مربي الأغنام بما يحتاجونه من قدور وأواني لحفظ الحليب ومشتقاته، وسوق الحصران ، الذي يزود الأهالي وذوي المصالح بما يحتاجونه من فرش لتجهيز البيوت [٢٣] .

أما القيصريات ، فهي عبارة عن أسواق على هيئة أروقة تشتمل على عدد من الدكاكين والمخازن وأحيانا المساكن [٢٤] ، وهي مسقفة بشكل دقيق تشبه الخانات وتغلق عليها أبواب حديدية وعموما وظيفتها تجارية لا تختلف عن وظيفة الخانات وتحتوي على العديد من المحلات التجارية الصغيرة وهي متخصصة في ببيع سلعة معينة او عدد من السلع ويتعامل أصحابها بتجارة الجملة ومن أهم قيصريات المدينة، قيصرية الكونجية [٢٥] ، وقيصرية معاش عسكر [٢٦] ، قيصرية الطمغة الكبيرة [٢٧] ، قيصرية أيوب بك الجليلي [٢٨] ، وقيصرية العبدالية [٢٩] ، وأوقفت قسم من هذه القيصريات على المدارس والجوامع [٣٠].

وتضمنت سجلات المحكمة الشرعية بالموصل توكيل الوكيل بالحصة الشايعة للموكل [٣١] الأصيل[٣٢] ، وأشارت إلى ذلك الوثيقة ، إذ خولت السيدة (خدوجة بنت علي أفندي المفتي) الساكنة في محلة جامع جمشيد السيد أمين أفندي بن محمود أفندي توكيلاً لحق التصرف بممتلكاتها المتعددة والمتكونة من ، دكاكين الوقف على جامع النبي يونس عليه السلام ، والدكاكين الأخرى في سوق الميدان ، فضلاً عن دكان واحد ، والواقع بخان الصفارين ، تصرفاً بالوكالة يعطي للوكيل السيد أمين أفندي بن محمود أفندي لتصفية متعلقات الديون المترتبة على السيدة خدوجة خاتون بنت علي أفندي ، إذ أثبت السيدة خدوجة خاتون أمام المجلس الشرعي بأن السيدة هيبو بنت السيد حمو تطلبها مبلغ قدره (٢٥٠٠ غرش) ، وبناءً على ذلك قام الوكيل بالحق الشرعي السيد أمين أفندي بن محمود أفندي ببيع بعض حصص المستحقات القانونية للسيدة خدوجة خاتون بهدف تسديد دينَها المذكور أعلاه إلى السيدة هيبو بنت السيد حمو ، وحرر ذلك في المجلس الشرعي ، وأُفهم عَلَناً وبإقرار مختار محلة جمشيد أمام محلة جامع جمشيد،وذلك في يوم السبت (٦ محرم١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م)[٣٣]

وتناولت سجلات المحكمة الشرعية بالموصل دعوى استحصال الحق الشرعي في الميراث وقانونيا تدعى قانون دعوى إزالة الشيوع [٣٤] ، وظهر ذلك في الوثيقة ، إذ أوكلت السيدة خدوجة بنت حافظ من ساكنات محلة باب المسجد السيد ابراهيم بن سيد ججو من سكنة باب المسجد توكيلاً قضائياً لفصل المخاصمة، وتحديد الحصص مع أخيها السيد عبد الله ابن حافظ ، والمتعلق بحصصها الشرعية من أخيها المتوفي السيد حاجي أيوب بن حافظ ، والمشتملة على العقارات بصفة دكاكين تقع احداهنّ في سوق الصفارين ، والثانية في سوق القزازين ، والثالثة بالدكان المعروف باسم دكان بن الكرجية،والدكان الرابعة الواقعة في سوق (بائعي اللمبات) في سوق (سروج الاضاءة)، والخامسة بوصفه وقف في سوق القصابين ، وإقررت الوكالة لغرض استحصال الحق الشرعي في الميراث وأثبت قانوناً في يوم الأربعاء ٢٩ شوال / ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م [٣٥] .

المحور الثاني :

الخانات :

الخان : لفظة فارسية معربة عن كلمة (خانة) ومعناها البيت أو المكان [٣٦]. ويعد الخان المكان الخاص بإقامة واستراحة التجار وحفظ سلعهم وبضائعهم وتوفير السكن

للمسافرين وحمايتهم ، إذ كان المكان الأمثل لعمليات البيع والشراء التي تجري عن طريق المزايدات والمضاربات والاتفاقيات التجارية [٣٧] .

وقد ازدادت عدد الخانات في الموصل منذ السيطرة العثمانية عليها وذلك لنمو وتطور النشاط التجاري فيها إلى نهاية الحكم العثماني ويظهر ذلك من خلال مذكرات بعض الرحالة الذين زاروا المدينة، ويذكر تافرينية [٣٨] ، " انه لم يكن في الموصل غير خانين حقيرين كانا مكتظين بالمسافرين عندما زار المدينة سنة ١٥٧٤م" [٣٩] .

أما الصديقي [٤٠] فيذكر أثناء زيارته لمدينة الموصل سنة ١٧٢٦م أنه وجد الخانات الموجودة على الطرق قد أصابها الدمار نتيجة غارات البدو على القوافل التجارية ، وان معظمها قد تحول إلى اصطبلات لخيول البدو [٤١] ، وعندما زار نيبور الموصل سنة ١٧٦٦ م كان عدد خاناتها (١٥ خمسة عشر) خانا من ضمنها خمسة خانات صغيرة اما البقية فهي كبيرة واسعة [٤٢] ، وفي القرن التاسع عشر يذكر دوبريه [٤٣] ان في المدينة (١٦ ستة عشر) خاناً وأشار إلى أنّ أهمها كان ، خان العلوة وخان المفتي ، مبينا بالوصف مشتملات كل من الخانين ، إذ شمل كل خان (٢٦ ستة وعشرون غرفة) ، كانت تستخدم لإدامة النشاطات التجارية . وفي الوصف نفسه أشار الرحالة (هود) الذي زار الموصل في أوائل القرن التاسع عشر، إلى وجود (١٦ ستة عشر) خانا تستقبل المسافرين وتوفر الإمكانيات التجارية وسائل الراحة للتجار [٤٤] . وقد أشارت سالنامه ولاية الموصل لسنة ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م ان عدد الخانات وصل نحو (٣٤ أربعة وثلاثون) خاناً [٤٥] ، وفي سالنامه١٣٣٠ هـ / ١٩١٢ م زاد عدد الخانات ليصل نحو (٤٠) خاناً [٤٦].

ومن الجدير بالذكر أن أجور نزلاء تلك القوافل في الخانات كانت مناسبة بحيث لم تتجاوز (٢ ــ ٣) عانات [٤٧] يوميا لمبيت الشخص الواحد [٤٨] ، فعلى سبيل المثال " ان سعر المبيت في غرفة في خان الحجيات لمدة سنة بلغ (١٥٠) قرشا وذلك في ١٤ ربيع الأول ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م ، أما في ربيع الأول ١٣١٦هـ / ١٨٩٨م فقد استأجر شخص (١٠ عشرة) غرف في خان الشط استخدم (٩ تسعا) منها لخزن الصوف والأخيرة للسكن وكان إيجار كل غرفة يصل إلى قرشا واحداً [٤٩] .

ومما يلاحظ على أسماء خانات الموصل أنها ارتبطت بتسميات مختلفة ، فكانت تسمى أما للدلالة على أسماء أشخاص قاموا بإنشائها مثل خان (المفتي) و (خان حمو القدو) و (خان الحاج حسين أغا) وخان الجاجية (الحاجيات) ، أو للدلالة على شخص

بارز يتواجد ويعمل في الخان مثل خان الباليوز (القنصل) أو خان (عبو التوتنجـــي) ، او للدلالة لقرب بعض الخانات من أماكن أو مناطق معروفة لدى سكان الموصل مثل (خان الكمرك) و (خان الشـــط) لقربه من شاطئ دجلة أو لملاصقة الخانات بعضها البعض مثل خان الجفت (الزوج الصغير والكبير) [٥٠] .

وتسمى الخانات أحيانا للدلالة على نوع نشاطها التجاري والخدمي مثل (خان النفط) و(خان التمر) و (خان السواد) و (خان اللبن) و (خان الغزل) و (خان النعـــل) و (خان الجلود) ، كما سميت طائفة من الخانات على بعض الأصناف المهنية فـــي الموصـــل مثل (خان الجبوقجية) [٥١] (القلاوين) ، و (خان الصقالين) و (خان شرعية الكلاكين) ، و(خان العلوة) (سوق الحنطة) ، فيما سميت بعض الخانات على أسماء الساكنين فيهـــا مثل (خان التلعفرية) (الساكنين من أهل تلعفر) . وأحيانا أُطلقت تسميات جديـــدة علـــى بعض الخانات من خلال إجراءات اتبعتها الحكومة غيرت من معالم الخانـــات مثـــل خـــان المقصوص الذي قسم إلى نصفين جراء فتح شارع يمتد من باب الطوب إلى بـــاب الجـــسر القديم [٥٢].

كان للخانات الدور البارز في تقديم الخدمات العديـــدة للقوافـــل التجاريـــة كالمبيـــت والسكن، فضلا عما يقدمه الخان للحيوانات من مأوى وعلف [٥٣] ، ويقوم تصميم الخان على شكل بناء واسع ذي مدخل واحد أو عدة مداخل تنتهي إلى ساحة وسطية (فـــضوة) غيـــر مسقوفة يحيط بها بناء يتكون من طابقين وسرداب لحفظ بضائع أصحاب الدكاكين المجـــاورة وخصص الطابق الأول (الأراضي) كمرابط للحيوانات ، وأماكن لخزن السلع والبـــضائع ، أما الطابق الثاني (العلوي) فيستخدم لأغراض السكن والمبيت للتجار. واشـــتملت الخانـــات أحيانا محلات لبعض الحرف اليدوية والصناعات الخفيفة (المكانس القصبية والحصران)[٥٤].

وأشارت سجلات المحكمة الشرعية ، إلى أن هناك العديد من الخانات كانت موقوفـــة من أجل البر والتقوى على الفقراء والمساكين وعلى خدمة حرم النبـــي محمـــد ﷺ ، وعلـــى المساجد فعلى سبيل المثـــال لا الحصر في خاني (القلاوين) و (الجبوقجيـــة) و(خـــان السواد) ، ففي خان القلاوين ، حيث أشار الحاج عبد الرحمن بن الحاج محمد الباجه جي انه وقف وحبس وخلد ما هو ملكه وبيده وتحت تصرفه، وذلك الموقوف هو سهمان وثمن السهم من أصل مائة ســـهم من (خـــان الشبخون) الواقع في سوق الجبوقجية ، وشرط الواقـــف ان يصرف سهام هذا الخان على الفقراء والمساكين... كما وقف وحبس وخلد ما يملكه مـــن

سهامه البالغة خمسة أسهم إلا نصف السهم عن كل مائة سهم من (خان الشبخون) ، وشرط الواقف أن يصرف ريعه على ذريته فإذا انقرضوا فيصرف نماء الوقف على حرمة حرم النبي محمد ﷺ [٥٥].

وأشارت وقفية عبد الرحمن جلبي بن الحاج محمد الباجه جي انه " وقف ما هو ملكه وبيده تصرفه ، وذلك الموقوف وهو خمسة أسهم إلا نصف سدس عن كل مائة سهم من خان الصغير (خان السواد) الواقع في سوق العتمة مقابل حمام القمرية ، وشرط الواقف أن تصرف ريع سهام هذا الخان على أولاده وأولاد أولاده وما تناسلوا ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ الانثيين بعد طبقة الأولى تحجب الطبقة الثانية فإذا انقرضوا والعياذ بالله يصرف نماء الوقف على خدمة حرم النبي ﷺ . اما وقفية صالح عبد القادر بن عبد الرحمن الشبخون ، انه وقف وحبس وخلد ما هو ملكه وبيده وتحت تصرفه وذلك الموقوف ، وهو سهما بالمائة من (خان السواد) مع الدكاكين الملحقة به ، وقد شرط الواقف انه يصرف ريع الخان على مصالح مسجد سوق الصغير والباقي يوزع خيرات حسب ما ينسبه المتولي للفقراء والمحتاجين " [٥٦].

وكانت سجلات المحكمة الشرعية في مدينة الموصل في فترة الحكم العثماني تبت في القضايا الخاصة بالتركة والميراث فيما يتعلق بالخانات ، إذ أخذت المحكمة الشرعية بتطبيق القانون لحسم القضايا في ضوء رفع الدعاوي للقضاء (القاضي) [٥٧] ، فتناولت المحكمة الشرعية قضية الملكية الشايعة في الخانات، ووكالة أحد الشركاء في الملك الشائع ، والمثبتة في الوثيقة المذكورة ، ومحتواها أن كاتب المحكمة الشرعية السيد محمد سعيد أفندي خوّل بالوكالة عنه السيد قاسم أغا بن عثمان أغا للفصل في قضية الحصص الشرعية والمقدمة من قبل السيدة مريم بنت محمد علي ، فحضر الوكيل عن المحكمة الشرعية السيد قاسم أغا مع أمين الشرع ، وجرى عقد مجلس شرعي في محلة جامع الرابعية ، وبحضور الأطراف ، وهم كل من : مريم بنت محمد علي ، ابنتاها هيبو وفاطمة بنتا يونس أغا ، وابنها علي يونس اغا ، وذلك لحسم الحصص المقررة شرعاً في ممتلكات السيد يونس أغا ، إذ جرى احصاؤها وتحديدها ، والمتكونة من دار كبيرة مع مشتملاتها ، خمسة دكاكين تحت الدار المذكورة ، فضلاً عن الحصص الشرعية من خان الشط ، وبعد الاطلاع على الممتلكات أقررت السيدة فاطمة بنت محمد علي بتوكيل ابنها السيد علي بن يونس أغا وكالة شرعية

مطلقة ، مقابل موافقة ابنها على أداء مقتضيات تلك الوكالة وفق النظر الشرعي الاسلامي ، وأثبت ذلك في المحضر في يوم (١١ شوال ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م) [٥٨] .

وتطرقت المحكمة الشرعية إلى قضايا التسوية القانونية التي حصلت بين الموكل وبين ورثة الخانات وانتهاء الدعوى في استرداد الحيازة (بالخانات والدكاكين) بالصلح ، وأشارت إلى ذلك الوثيقة ، إذ حضر الوكيل ملا حسين بن علي من سكان محلة الشيخ محمد وكيلاً عن السيدة أسما بنت عبد القادر الشبخون من ساكنات محلة باب السراي ، كما حضر ابن أخيها السيد عبد الباقي جلبي بن عبد الله بن عبد القادر الشبخون من محلة باب السراي ، ونظر الوكيل الشرعي عن المحكمة بقضية حصة السيدة أسما الشبخون من عقارات قوامها، عشرين دكاناً متصلة في سوق الحنطة ، واثنا عشر دكاناً متصلة في خان السواد ، ثمان دكاكين متصلة بخان عبيد الله . وأشار الوكيل ملا حسين بن علي أن السيد عبد الباقي جلبي الشبخون قد وضع يده على حصة السيدة أسما الشبخون في تلك العقارات ، وبعد استماع الوكيل الشرعي لشهادات كِلا الطرفين أقرر عبد القادر الشبخون باستيلائه على حصة السيدة أسما الشبخون مما ترتب عليه دفع مجموع حصصها في جميع العقارات بمبلغ قدره (ثمانية آلاف غرش) ، فقبلت السيدة أسماً بهذه الصيغة القانونية لاسترداد حقّها ، وحرر ذلك في (٢٠ جمادي الآخر ١٣٢١ هـ / ١٩٠٤ م) [٥٩] .

كما أشارت الوثائق إلى القضايا القانونية ذات الصلة بالخلافات بين الموكل وورثة خانات ، ومثال ذلك ما تتضمنه الوثيقة المثبتة لدى سجلات المحكمة ، إذ قام الوكيل بالحق الشرعي الملا حسين بن علي بن صالح من سكان محلة الشيخ محمد برفع دعوى قبول وصلح وكيلاً عن السيدة خدوجة بنت أحمد بن مصطفى من ساكنات محلة حوش الخان ، وأقيم المجلس الشرعي بحضور المدعي عليه السيد عبد القادر جلبي بن عبد الله بن عبد القادر الشبخون من سكان محلة باب السراي حول حصة المدعية السيدة خدوجة بنت أحمد في تركة زوجها المتوفي منذ أربعين عاماً ، تلك التركة التي تضمنت خان السواد والدكاكين المتصلة بها ، خان الجبقجية الواقع في سوق الجتجية المسمى بـ (سوق العتمة)،وخان النفط ، وثمان دكاكين متصلة بها . وبعد النظر إلى آراء كِلا الطرفين ، أقرّ السيد عبد القادر جلبي بأنه كان قد وضع يده على حصة السيدة خدوجة بنت أحمد واعترف بذلك علناً ، فجرت مصالحة بين الطرفين بأن يعطي السيد عبد القادر جلبي الحصص الشرعية من تركة

زوجها بمبلغ قدره (ألفان غرش) فقبلت السيدة خدوجة بنت أحمد ذلك وقبضت المبلغ ، وحرر ذلك ، وأفهم ذلك علناً في (٣٠ جمادي الأولى ١٣٢١ هـ / ١٩٠٤ م) [٦٠].

وتضمنت محاضر جلسات النظر الشرعي مشاكل تتعلق بتجاوزات على الحصص الشرعية ، وهذا ما جاء في الوثيقة المثبتة في سجلات المحكمة ، إذ قدّم السيد محمد سعيد ابن محمود بن الحاج ياسين من سكان محلة حمام المنقوشة ، شكوى ضد السيد عبد الباقي بن عبد الله الشبخون من سكان محلة باب السراي عن حصصه في أملاك عقارية مكونة من خان السواد ، وعشرين دكاناً متصلة بها ، وخان النفط ، وثمان دكاكين متصلة بها ، مثبتاً حقّه في الحصص بكونها إرثاً شرعياً عن أمه السيدة مريم بنت محمد صالح بن عبو النجار ، وأدعى أيضاً أنّ السيد عبد الباقي الشبخون قد استولى عليها بغير وجه حق . وبعد الاستماع إلى آراء الطرفين اعترف عبد الباقي بن عبد الله الشبخون بوضع يده على حصص المشتكي السيد محمد سعيد بن محمود ، فجرى صلحٌ بين الطرفين ، وذلك عن طريق دفع السيد عبد الباقي الشبخون مبلغ مقداره (١٥٠ غرشاً) ، وحرر ذلك ، وأفهم علناً في (٣٠ ذي الحجة ١٣٢٠ هـ / ١٩٠٣ م) [٦١] .

في حين أشارت سجلات المحكمة الشرعية في الموصل إلى رفع دعوى دين (استقراض مبلغ من المال لغرض تعمير الخان المرهون)،واشتملت دعاوي الخانات متعلقات مالية ما بين الاستقراض والوكالة المطلقة ، كما اثبتت الوثيقة ، إذ رفع السيد محمد طه أفندي الكركوكلي دعوى قضائية ضد فتح الله بن مصطفى الكركوكلي من محلة باب السراي ، وقال المدعي محمد طه أني قد وكلت السيد فتح الله أفندي في متعلقات العقارات المتوجب عليها استحصال أموال في ذمة بناء المساكن عن طريق القرض والذي قدره (ثمانية آلاف غرش) بموجب سند ممضي ومختوم بإمضائهم ، وذلك في جمادي الآخرة ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م ، وهذا المبلغ بصفته استقراض لأجل عمارة الخان والذي كان مرهوناً ، مما يتوجب على المتكفلين بعمارة الخان بالأموال المستقرضة ، وقد جرت التسوية، إذ استرجعت المبلغ منه (من فتح الله بن مصطفى الكركوكلي وشركائه الحاج عبد الله أغا ، وأحمد ويحيى ابنا حسين الحاج نعمان) الساكنين في محلة باب السراي ، وذلك في غرّة جمادي الآخر سنة ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م . وجرى تحرير ذلك وفق الوكالة المطلقة الشرعية التي أنيطت إلى السيد فتح الله ابن مصطفى التي تعهد بأدائها ، وجرى تحرير ذلك في ٨ شوال سنة١٣٠٩هـ /١٨٩٢م[٦٢].

الخاتمة :

في ضوء ما تقدم يتضح لنا ما يلي :

١ . تعد الأسواق من أهم المراكز التجارية في المدينة .

٢ . كانت الأسواق مراكز استقطاب لشرائح اجتماعية مختلفة.

٣ . امتازت أسواق الموصل وخاناتها بكثرها .

٤ . بينت سجلات المحكمة الشرعية توكيل حق التصرف الشخصي للملكية .

٥ . كشفت هذه السجلات رفع دعوى إزالة الشيوع ، ودعوى استحصال الحق الشرعي في الميراث.

٦ . عرضت سجلات المحكمة قضايا التسوية القانونية التي حصلت بين الموكل وبين ورثة الخانات .

الهوامش :

(١) عروبة جميل محمود عثمان ، الحياة الاجتماعية في الموصل ١٨٣٤ – ١٩١٨ ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص٣١.

(٢) زهير علي احمد النحاس ، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩ – ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ١٩٩٥) ، ص١٠٧ .

(٣) فردوس عبد الرحمن كريم اللامي ، الحياة الاجتماعية في بغداد ، ١٨٣١ – ١٩١٧ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص٣٩ .

(٤) نمير طه ياسين ، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ١٩٩٢) ، ص ١٣٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٦) **القوطجية :** القوطجي ، وهو بائع وتاجر السكر والشاي والصابون ، وسمي بهذه التسمية لأنه يبيع بضاعته في (قوطية) لكي لا تختلط أو تتغير رائحتها ، ويقع سوق القوطجية في باب السراي . أزهر العبيدي ، الموصل أيام زمان ، (الموصل ، ١٩٨٩) ، ص ٢٥٠ .

(٧) النحاس ، المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

(٨) مقابلة شخصية للباحثة مع السيد ناجي الحصيرجي ، المهنة تاجر ، مواليد ١٩٠٨ ، بتاريخ ٥ / ١١ / ٢٠٠٤ .

(٩) سهيل قاشا ، " الموصل في مذكرات الرحالين الأجانب في فترة الحكم العثماني ١٥٣٤ــ ٩١٨ " ، مجلة بين النهرين ، العدد (٥) ، (الموصل ، ١٩٧٧) ، ص٢٠؛ غسان وليد مصطفى الجوادي ، أحوال الموصل الاقتصادية ١٨٣٤ ــ ١٩١٨، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص٧٧.

(١٠) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦ – ١٢٨٩ هـ / ١٨٦٩ –١٨٧٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٩) ، ص١٣.

(١١) النحاس ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ص ٧٦ ، ١٢٨ .

(١٣) زاهر سعد الدين شيت قاسم ، ولاية الموصل أبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، دراسة في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠١) ، ص٤٦ .

(١٤) **فنشنسو** : في سنة ١٦٥٦ م وصل الموصل الرحالة الإيطالي فنشنسو ماريادي سانتا كاترينا ، وهو في طريقه إلى الهند الشرقية في مهمة تبشيرية ، وكان يشغل منصب وكيل الكرملين الحفاة ، وكان وصوله لها في آب ١٦٥٦م ، فنزل في أحد خانات الموصل . وتوفي ٥ تشرين الثاني سنة ١٦٧٩م . علي شاكر علي ، " الموصل في كتابات الرحالة في القرنين السادس والسابع عشر للميلاد " ، بحث غير منشور ، مقدم إلى مركز دراسات الموصل ، بحوث ندوة الموصل في كتابات الرحالة العرب والأجانب ، (الموصل ، ١٩٩٧) ، ص ٨٦ ؛ بطرس حداد ، رحلة فنشنسو إلى العراق في القرن السابع عشر ، ترجمها عن الإيطالية : بطرس حداد ، مجلة المورد (بغداد) ، العدد الثالث ، سنة ١٩٧٦ ، ص ٧٢ ؛ وينظر : سهيل قاشا ، الموصل في مذكرات الرحالة الأجانب خلال الحكم العثماني ، دار الوراق ، (بيروت ، ٢٠٠٩) ، ص ٤٥ .

(١٥) **شاهيات** : " ويقصد به ذلك ، القرش المضروب في زمن السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ ١٧٨٩ م) ، ويسمى الرومي أحياناً ، رغم أنّ هذه التسمية كثيراً ما كانت تُطلق على أنواع أخرى من القروش العثمانية ، وكان الشامي على أيام داود باشا يعادل قرشاً واحداً ، إلاّ أن قيمته أخذت ترتفع بالتدريج فأصبح يعادلا ثلاثة قروش ، ثم ارتفع إلى سبعة قروش ونصف في أواخر أيام والي بغداد المملوكي داود بالشام ، ووصل إلى ما يُعادل ثمانية قروش عثمانية في أواخر الأربعينات من القرن الماضي وارتفع سعره إلى ثمانية قروش وربع عام ١٨٥٥ ، وهو ما يعادل ٣٣ قرشاً رائجاً ، ومن ثمَّ ارتفعت قيمته فأصبح يؤخذ من قبل الدولة بسعر تسعة قروش و٣٠ بارة عام ١٨٧٥ ، إلاّ أن سعره في السوق قد وصل إلى عشرة قروش

صحيحة ، وقد أُطلق عليه العراقيون اسم الشامي نسبةً إلى دمشق (الشام) لأنه ضُرب فيها ". غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٨٣٩ ــ ١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ١٩٨٩) ، ص ١٦٦ ــ ١٦٧ .

(١٦) **الدرهم** : " وهي عملة فضيه ، وهي وحدة النقد القياسية في الدولة العثمانية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر ، وتسمى باقجة عثماني أو أقجة فقط ، وقد ضربت الأقجة في زمن الغازي اورخان سنة ٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ ــ ١٣٢٩ م ، واستخدمت لدى العثمانيين بمثابة الدرهم الذي كان يستخدم في البلدان المجاورة مثل العراق ومصر وسوريا " . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : خليل علي مراد ، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨ــ ١٧٥٠ م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٤٣٧ ــ ٤٣٨ .

(١٧) **الأقجة** : أقدم عملة عثمانية معروفة ن إذ يرجع تاريخ سكها إلى سنة ٧٢٩ هـ/ ١٣٢٨ــ١٣٢٩م ، وأصبحت وحدة النقد القياسية في الدولة العثمانية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر ، فقد سكّت في البداية بعيار ٩٠٪. وبوزن ٦ قراريط أناضولية ، أي ربع مثقال ، فقد تعرض وزن الأقجة وعيارها إلى انخفاض مستمر ، فقد انخفض إلى قيراط وربع سنة ١٦٤٨ م ، ثم إلى نصف قيراط سنة ١٨١٨ م ، كما انخفض عيارها إلى ٧٠٪. ثم إلى ٤٦٪. في التاريخين المذكورين ، وبالرغم من أنّ سك هذه العملة قد توقف سنة ١٨٢٧ فإنّ العرف جرى في ولاية الموصل على اعتبارها في أمور الوقف سهاماً يُحسب مقابلها حسب الوارد دون أن يكون لها علاقة بوزن الفضة أو قيمتها ، خليل علي مراد ، " النظام المالي " ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد ٤ ، (جامعة الموصل ، ١٩٩٢) ، ص ٢٤٨ .

(١٨) **أبو شلبي** : " ويعني تالير ، نقد ألماني الأصل من الفضة ، وكان في القديم يساوي ثلاثة ماركات ، ثم تغير سعره مع الزمان والمكان " ، سركيس يعقوب ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار ، القسم الثالث ، (بغداد ، ١٩٨١) ، ص ٦٨ ؛ علي ، الموصل في كتابات الرحالة ... ، ص ٨٦ ؛ قاشا ، الموصل في مذكرات الرحالة ... ، ص ٨٦ .

(١٩) **القرش** : عملة عثمانية فضية ، وكانت تزن ٦ دراهم ، وكان القرش على نوعين ، قرش صاغ وقرش رائج ، والقرش الصاغ يسمى أحياناً بـ (القرش الصحيح أو الخالص) ، ويسمى أحياناً أخرى بـ (القرش الرومي) ، أما القرش الرائج ، فيسمى بـ (المحمودي) نسبةً إلى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ هـ ــ ١٨٣٩ م) ، وكان القرش الصاغ يساوي ٤٠ بارة ، أما القرش الرائج فيساوي ربع القرش الصاغ ، ولم تستعمل الحكومة العثمانية اسم

القرش الرائج ، ولم تستخدمه، بل استعاضت عنه بعشر بارات. للمزيد من التفاصيل ، ينظر : مراد ، " النظام المالي " ، ص ٢٤٩ ؛ قاسم ، المصدر السابق ، ص ص ٥١ ــ ٥٢ .

(٢٠) **جون اشر** : قام المستر جون اشر ، عضو الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ، في صيف ١٨٦٤، برحلة طويلة إلى موقع الآثار الإيرانية المعروف باسم برسو بولس ، أو تخت جمشيد ، القريب من شيراز ، وقد بدأ بالتجوال في أوربا حتى وصل إلى بلغراد في يوغسلافيا ، ثم عبر منها مجتازاً البلاد البلقانية إلى سواحل البحر الأسود ، حيث زار اوديسة وسواستابول ، وانتقل إلى بلاد الروم ، وبلاد الكرج في قفقاسية ، وهناك زار منطقة الداغستان ، ومن ثم عبر إلى بلاد الأناضول عن طريق قارص وأرمينية ، واصفاً في رحلته أحوال الأرمن وبلادهم في تلك الفترة ، فضلاً عن ذلك يعمد إلى وصف الكثير من أحوال المناطق الكردية وآثارها ، وتحديداً منطقة وان وما يجاورها ... ، وصل إلى زاخو عن طريق الخابور ، ومن ثم ترك زاخو وتوجه جنوباً إلى الموصل مخترقاً جبل زاخو ، ووصل الموصل ... ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : جعفر الخياط ، " مشاهدات جون اشر في العراق " ، مجلة سور ، المجلد (٢١) ، ج ١ ــ ٢ ، سنة ١٩٦٥ ، ص ص ٨٩ ــ ٩٠ ، ٩٢ .

(٢١) سروالیس بدج ، رحلات إلى العراق ، ج ١، ترجمة : فؤاد جميل ، (بغداد ، ١٩٦٦) ، ص ٢٨٨؛ سهيل قاشا ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٢٢) مقابلة شخصية للباحثة مع كل من : السيد ناجي الحصيرجي ، المهنة تاجر ، من مواليد ١٩٠٨، بتاريخ ١ / ١١ / ٢٠٠٤ ؛ والسيد أياد حمو القدو ، المهنة ملاك ، من مواليد ١٩٤٨، بتاريخ ١٥/١٠/ ٢٠٠٣ .

(٢٣) النحاس ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .

(٢٥) **قيصرية الكونجية** : تقع في سوق العطارين ، فوق قيصرية القزازين ، وبابها قريب من الباب الكبيرلجامع الباشا ، وقد اتخذت في الوقت الحاضر محلاً تجارياً . نقولا سيوفي ، مجموع الكتابات المحررة في أبنية مدينة الموصل، عني بتحقيقها : سعيد الديوه جي، (بغداد ، ١٩٥٦)، ص ١٢٨ .

(٢٦) **قيصرية معاش عسكر** : تقع بين سوق العطارين وسوق اليمنجية الحالي ؛ المصدر نفسه، ١٢٤ .

(٢٧) **قيصرية الطمغة الكبير** : تقع في سوق اليمنجية ، وتقابل خان الطمغة الذي اتخذه الحاج عبد حموالنيش علوة في الو قت الحاضر . المصدر نفسه ، ص ١٢٤ .

(٢٨) **قيصرية أيوب بك الجليلي :** تقع في سوف اليمنجية ، والتي هي الآن مغلقة ، وكانت تُـدعى سابقاً بقيصرية معاش العسكر . المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٢٩) **قيصرية العبداليه :** تقع في سوق باب السراي ، وهي تجاور جـامع العبداليـة ؛ سـيوفي ، المصدرالسابق ، ص ١٢٣؛ منهل اسماعيل حسين العلي بك ، تاريخ الخدمات الوقفيـة فـي الموصل ١٢٤٩ ــ ١٣٣٧ هـ / ١٨٣٤ ــ ١٩١٨ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٣٨ ؛ سيوفي ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

(٣٠) الجوادي ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(٣١) **الموكل :** " هو أحد العاقدين في عقد الوكالة ، وهو الذي يصدر منه إرادة التوكيل ، وليس كل شخص يملك توكيل غيره في إجراء تصرفاته ، وإنما يشترط في الموكـل أن يكـون مالكـاً للتصرف الذي يريد التوكيل فيه ، فإن لم يكن الموكل مالكاً للتصرف الموكل فيه فإنّ توكيلـه يكون لغواً ، لأنه فاقد الشيء لا يعطيه . ويكون الموكل مالكاً للتصرف لملك الولاية عليـه ، وذلك يتحقق بأمرين : الأول ملك أهلية التصرف التي تمكّنه من إجراء التصرفات بنفسه مـع الاعتداد بها شرعاً ، والثاني : ملك الولاية الشرعية على التصرف الموكل فيه ، وذلك عينـه أي محله أو بملك ولاية شرعية على مال غيره كولاية الأب على ابنه الـصغير " ؛ ينظـر : محمد رضا عبد الجبار العاني ، الوكالة في الشريعة والقانون ، مطبعة العـاني ، (بغـداد ، ١٩٧٥) ، ص ١٣٥ .

(٣٢) **الأصيل (الوكيل) ،** " هو الشخص الذي ينوب عن الموكل في القيـام بـإجراء التـصرفات المنوطة به من قبل الموكل بموجب عقد الوكالة ، ولابد من توافر شروط معينة فيه ، وهي : أن تكون له أهلية مباشرة التصرف الذي يُوكل فيه لما كانت مهمة الوكيل هي القيام بتصرف لصالح غيره نيابةً ، فإنه يلزم فيه أن يكون قادر على إجراء التصرف بنفسه ، لذا لأجل ذلـك يلزم في الوكيل أن يكون ذا أهلية تمكنه من مباشرة التصرف مع عدم امتناع هذا التـصرف على الوكيل لمانع شرعي أو غيره من الأسباب التي تحول دون مباشرة مثل ذلك التـصرف وتحقق اهلية التصرف " ؛ العاني ، المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .

(٣٣) سجل المحكمة الشرعية بالموصل لسنة ١٣٠٩ هـ ، بدون ترقيم .

(٣٤) **الشيوع :** في الملكية حالة من أحوال الملكية ، وفي حقيقة الأمر ، يكون الشيء فيهـا محـلاً لملكيات فردية مختلفة تتحدد فيها انصبة كل واحد منهم في الشيء دون تمييز وتفرقة ، فكـل جزء من الشيء المملوك على وجه الشيوع يُعَدْ مملوكاً لكل شريك دون تعيين ، وكـل ذلـك سواء أكان الشيء بذاته قابلاً للقسمة أم لم يكن . والشيوع لا يقتصر على حق الملكية ، فإن كل

حق عيني آخر يمكن أن يكون مملوكاً على سبيل الشيوع ؛ صلاح الدين الناهي ، الوجيز في الحقوق العيانية الأصلية ، جزءان في مؤلف واحد ، (بغداد ، ١٩٦٠ ــ ١٩٦١) ، ص ١١١

(٣٥) سجل المحكمة الشرعية في الموصل لسنة ١٣٠٩ هـ ، بدون رقم .

(٣٦) مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، (بيروت ، د . ت) ، ص١٥٤٢ .

(٣٧) خليل علي مراد ، سجلات المحكمة الشرعية بالموصل مصدراً لدراسة أسواقها في العهد العثماني ، مجلة دراسات موصلية ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٥ ،ص ٨ .

(٣٨) **تافرينيه :** هو الرحالة الفرنسي جان بابتيست تافرينيه J . P . Tavernier ، ولد في باريس سنة ١٦٠٥ م ، رحل إلى أوربا الغربية وهو شاب يافع وخدم أهم حكّامها ، وحارب الترك على حدود بولندا ، وقصد استانبول مع راهبين ثم انفصل وحده ، وزار فلسطين وارضروم وفارس والهند ورحلتين إلى أفريقيا ، زار الموصل مرتين الأولى عام ١٦٤٤ ، والثانية عام ١٦٥٢ ، توفي سنة ١٦٨٩ م . خليل علي مراد ، " تجارة الموصل " ، موسوعة الموصل الحضارية ، المجلد (٤) ، (جامعة الموصل ، ١٩٩٢) ، ص ٢٦٨ ؛ قاشا ، الموصل في مذكرات ... ، ص ٥٤ .

(٣٩) هشام سوادي هاشم ، " من اسهامات الموصل الحضارية في العمارة الاسلامية في العهد العثماني الخانات التجارية نموذجاً " ، بحث غير منشور ، مقدم إلى مركز دراسات الموصل ، ص ٢٧ .

(٤٠) هو مصطفى بن كمال الدمشقي الذي زار الموصل سنة ١٧٢٦ م ، ونزل في خان الأغا . مراد ، " تجارة الموصل " ، ص ٢٧١ .

(٤١) مراد ، تاريخ العراق ... ، ص٤١٧ .

(٤٢) كارستن نيبور ، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمه عن الألمانية : د . محمود حسين الأمين ، راجعه وعلق عليه : سالم الالوسي ، شركة الجمهورية للنشر والطبع والتوزيع ، ١٩٦٥، ص١١١.

(٤٣) **دوبريه :** هو رحالة فرنسي ، زار الموصل في أوائل القرن التاسع عشر . مراد ، تجارة الموصل ، ص ٢٧١ .

(٤٤) عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهد العثماني في فترة الحكم المحلي ١١٣٩ ــ ١٢٤٩هـ /١٧٢٦ ــ ١٨٣٤م ، (النجف الأشرف ، ١٩٧٥) ، ص٤٥٥ ــ ٤٥٦ .

(٤٥) قاسم ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٤٦) موصل ولايتي سالنامتي ، (١٣١٢ هـ / ١٨٩٤ م) ، ص ١٣٩ .

(٤٧) **الآنـــة :** نقد هندي من النيكل ، دخل العراق أثناء احتلال الانكليز، ثم زال ، وبعض العوام يقولون (عانة) بالعين ، وهو خطأ، الأب انستاس ماري الكرملي ، النقود العربيـــة وعلـــم النميات ، (القاهرة ، ١٩٣٩) ، ص ٦٥؛ يعقوب سركيس ، مباحث عراقية فـــي الجغرافيـــة والتاريخ والآثار ، القسم الثالث ، (بغداد ، ١٩٨١) ، ص ٦٨ . في حين يذكر حسين محمد القهواتي أنّ الآنـــة الواحدة تعادل بالفلس العراقي ٤,٢ فلساً ؛ القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ــ ١٩١٤ ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٤٨٣ .

(٤٨) عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٤٩) مراد ، " سجلات المحكمة الشرعية ... " ، ص ٩ .

(٥٠) النحاس ، المصدر السابق ، ص ص ٨٠ ــ ٨١ ؛ كاظم محمد كـــاطع الزبيـــدي ، العمـــارة الخدمية في الموصل في العصر العثماني ، الخانات والحمامات ، رســـالة ماجـــستير غيـــر منشورة، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ٧٦ .

(٥١) **الجبوقجية :** الجبوقجي ، كلمة تركية تعني صانع الجبوق أو الشبوق ، أو ما يسمى بالفليون ، وهي نوع من العيدان الطويلة نسبياً على شكل أنبوب يُوضع في رأسها أداة لحشو التبغ فيها ، أما الطرف الآخر فيوضع في فم الشارب أو المدخن ، والجبوقجي أيضاً هو الخادم الموكـــل لتهيئة الجبوق ، والجبوقجي باشي الذي تكون مهنته عمل القلاويـــن . النحـــاس ، المـــصدر السابق، ص ٩٦ .

(٥٢) النحاس ، المصدر نفسه ، ص ٨١ .

(٥٣) الجوادي ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٥٤) قاسم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٥٥) منهل اسماعيل حسين العلي بك ، تاريخ الخدمات الوقفية في الموصل ١٢٤٩ ــ ١٣٣٧ هـــ / ١٨٣٤ــ ١٩١٨م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشـــد) ، (جامعـــة بغداد، ٢٠٠٥) ، ص ٤٦٣ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٤٦٤ .

(٥٧) عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٥٨) سجل المحكمة الشرعية في الموصل لسنة ١٣٠٩ هـــ / ١٨٩١ م ، بدون ترقيم .

(٥٩) المصدر نفسه .

(٦٠) المصدر نفسه .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) المصدر نفسه .